Information Sciences Letters
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576/isl/121012

The Explanatory Sentence in Arabic Grammar: An Opinion on the Significance and the Place of Syntax

Abdullah Mahmoud Ibrahim[1,2,*], *"Arabi Hijazi" Farouk Hijazi*[3], *Murad Rafiq Al-Biyari*[1], *and Moaz Al-Zoubi*[1]

[1]Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, University of Jordan, Amman, Jordan
[2]Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts, Mohammed bin Zayed University of Human Sciences, Abu Dhabi, United Arab Emirates
[3]Arabic Language Department, Language Center, University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 19 Aug. 2023, Revised: 2 Sep. 2023, Accepted: 27 Sep. 2023
Published online: 1 Oct. 2023

Abstract: This study attempts to reveal the nature of the explanatory sentence in its two types, and to discuss the positions of grammarians regarding its relevance and definition, taking into consideration the positions of grammarians, their approaches and trends in linguistic analysis, and their preferences in what they have taken regarding this issue. Based on the descriptive and analytical approaches that it adopted, the study was able to add some of the connotations and meanings that the explanatory sentence conveys through the texts and evidence that it included. It discussed some of the well-established connotations that grammarians believed and gave weight to what it reassured with its weightings.

Keywords: authority, explanatory sentence, factor, subject of parsing.

*Corresponding author e-mail: a.almane@ju.edu.jo

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الجملة التفسيريّة في النحو العربي: رأيٌ في الدلالة وموضع الإعراب

عبد الله محمود إبراهيم[1، 2] , عربي حجازي فاروق حجازي[3] , مراد رفيق البياري[1] , ومعاذ الزعبي[1].

[1]قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب- الجامعة الأردنية- عمان- الأردن
[2] قسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب- جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية- أبو ظبي- الأمارات العربية المتحدة
[3]مركز اللغات قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية - عمان - الأردن

ملخص الدراسة: تحاول هذه الدراسة الكشف عن ماهيَّة الجملة التفسيريَّة بنمطَيْها، ومناقشة مواقف النحاة في محلّها وتعريفها، آخذةً بعين النظر مواقفَ النحاة ومناهجهم واتِّجاهاتهم في التحليل اللُّغويّ، ومرجّحاتهم في ما ذهبوا إليه بشأن هذه المسألة. واستطاعت الدراسة، استنادًا إلى المنهجين الوصفيّ والتحليليّ اللذين تبنَّتهُما، إضافةَ بعض الدلالات والمعاني التي تؤدّيها الجملةُ التفسيريَّة من خلال النصوص والشواهد التي اشتملت عليها، وناقشت بعض الدلالات الراسخة التي ذهب إليها النُّحاة ورجَّحت ما اطمأنَّت إليه بمرجّحاته.

الكلمات المفتاحية: التسلُّط، الجملة التفسيريَّة، العامل، المحلُّ من الإعراب.

1. مقدمة:

اختلف النُّحاة حول أكثر المسائل النحويَّة؛ فانقسموا إلى مذاهبَ متعدِّدةٍ تكشفُ عنها الدراساتُ المعنيَّة بتاريخ النَّحو والمدارس النحويَّة، وكانت الجملةُ وأنواعُها ومحلُّها إحدى تلك المسائل التي اختلفوا فيها، فعدّدوا لها أنواعًا وأنماطا، وقسَّموها من جهة المحلِّ الإعرابيّ وعدمه قسمين: ما له محلّ، وما ليس له.

وقد جعل النُّحاة الجمل الابتدائيَّة والاستئنافيَّة والاعتراضيَّة وجملة الصِّلة منَ الجمل التي لا محلَّ لها منَ الإعراب، وكذلك الجملة التفسيريَّة على المشهور عند النُّحاة كما سيأتي [5]واختلفوا في هذه الجملة، فمنهم من أجاز أن تكون تفسيريَّة ولا محلَّ لها، معَ جواز أن تُحمل على محلٍّ ما[5]، ومنهم من جعل محلَّها تبعًا لما تَلْتُهُ.

ويمكن لنا أن نقرِّب المسألة إلى متناول الدارسين ما أمكن، وذلك باستقراء الجملة التفسيريَّة وتتبُّعها تاريخيًّا في مظانِّها، ودراسة الآراء فيها وتحريرها، وضبط ما أمكن منها، وترجيح المتردِّد فيها.

لقد كان أوَّلُ من انشغل بالجملة التفسيريَّة وأفرد لها بابًا في النَّحو العربيّ -حَسَبَ ما اطَّلعنا عليه- المُرادي المتوفَّى سنة (749هـ) في كتابه: (رسالة في جمل الإعراب)، ثمَّ تَبِعَهُ ابنُ هشام الأنصاري المصري المتوفَّى سنة (761هـ)، الذي كان الأبرز بين النُّحاة من حيث العنايةُ بالجملة العربيَّة وتقسيماتها والتحوُّل بالنَّحو إلى التركيز على الجملة بدلَ التركيز على اللفظ المفرد، ويتجلَّى ذلك في كتابَيْه: (مغني اللَّبيب)، و(الإعراب عن قواعد الإعرب)، وقد حاز كتابا ابنِ هشام النصيبَ الأكبر منَ الشهرة عند النُّحاة، فأفادوا منهما، وبنوا عليهما، وقد استحقَّا تلك الشهرةَ والمكانةَ بسبب التوسُّع في الأبواب وتحليل كثير منَ المسائل وتحريرها، وكان ممَّن أفادَ منهما: فخرُ الدين قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل)، وفاضل السامرّائي في كتابه (الجملة العربيَّة: تأليفها وأقسامها)، ومصطفى الغلاييني في كتابه (جامع الدروس العربيَّة)، وفتحي الدجني في كتابه (الجملة النحويَّة نشأةً وتطوُّرًا وإعرابًا)، وحسين العظمات في كتابه (أسلوب الجملة التفسيريَّة في القرآن الكريم: دراسة تركيبيَّة دلاليَّة)، وأحمد دعمس في كتابه (الجملة: معناها وأقسامها عند النحويّين والبلاغيّين)، ومحمّد الرهاوي في كتابه (المفصَّل في إعراب الجمل)، وغيرهم كثير.

وستتوقَّف هذه الدراسةُ في مبحثها الأوَّل عند عدد منَ المصطلحات التأسيسيَّة، كالجملة والمحلِّ منَ الإعراب والعامل بشقَّيه اللفظيّ والمعنويّ، ثمَّ تتّجه في مبحثها الثاني إلى تجلية الجملة التفسيريَّة وبيان مواقف النُّحاة منها، وبيان ما تحملُهُ وما تحتملُهُ منَ المعاني، وذلك بالارتكاز على معطيات المنهجين: الوصفيّ والتحليلي.

فرضيَّةُ الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيّة مفادها أنَّ دلالات الجملة التفسيريَّة أوسعُ نطاقًا ممّا قيَّدها به النُّحاةُ المتقدّمون

أهميَّةُ الدراسة

تأتي أهميَّة هذه الدراسة من كونها تتناولُ بالتحليل موضوعًا نحويًّا ما يزالُ يثير إشكاليَّةً نحويَّةً ودلاليَّة تحتاج إلى تجليةٍ وإيضاح.

2. المبحث الأوَّل:

يقتضي البحثُ في الجملة التفسيريَّة أن نحرِّر بعض المصطلحات المتعلّقة بموضوع البحث، مثل: معنى الجملة، ومعنى التفسير، ومعنى العامل والتسلُّط، والمحلِّ من الإعراب وعدمه، وما إلى ذلك ممّا يتَّصل بأهداف الدراسة.

- **الجملة**

وهي ما توافر فيها عُنصُرا الإسناد: الفعل والفاعل في الجملة الفعليَّة، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسميّ[5] . ومعلوم عند النُّحاة أنَّ هذه الأربعة هي أركان الجملة العربيَّة، ويطلقون عليها (العُمَد)، وما سواها فضلات سواءٌ أكان له محلٌّ منَ الإعرب أم لم يكن.

ويُمايز النُّحاةُ بين الجملة والكلام؛ فالكلامُ عندهم: ما أفاد معنًى مقصودًا يحسُنُ عليه السُّكوت [5]، أمّا الجملةُ فقد يحسُنُ السُّكوت عليها وقد لا يحسن؛ وعلى ذلك، فليس كلُّ جملة كلامًا، فقولُنا: (العلمُ نور) جملة تامَّة أُسنِدَ فيها الخبرُ إلى المبتدأ، وتمَّ المعنى، وَحَسُنَ السُّكوت، فهي كلام، أمّا قولُنا: (لو درسَ زيد لنجحَ) فنلاحظ فيها جملتين؛ الأولى: (لو درسَ زيد). والأخرى: (لنجح)، وواضح أنَّ كلَّ جملة منفردةً عن الأخرى لا تفيد معنًى تامًّا، ولا بُدَّ من تضامِّها معَ أُختها لتفيد، ففي المثال جملتان تامَّتان، ولكن لا يحسُنُ السُّكوت إلّا بمجموعَيْهما.

كذلك يقسِّمُ النُّحاةُ الجملةَ إلى أقسام أُخَرَ سوى الاسميَّة والفعليَّة؛ إذ يقسمونها إلى صغرى وكبرى[5] وما لها محلٌّ منَ الإعراب وما ليس لها محلّ.

- **المحلُّ الإعرابيُّ**

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الأصلُ في الإعراب أنَّهُ للمفرد وليس للجملة، والأصل ألّا يكون للجملة محلّ من الإعراب، قال أبو حيّان: **"أصل الجملة ألّا يكون لها موضع من الإعراب؛ لأنّ ما له منها موضع من الإعراب، إنّما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أنْ تكون مستقلّة لا تقدّر بمفرد [6].** وانقسمَ النحاةُ بعد ذلك حول الجمل التي يمكن أنْ تؤوّل بمفرد؛ لأنّ المفرد يمكن أنْ تظهرَ عليه علامات الإعراب أو تقدّر خلافا للجملة، وبناء على إمكان تأويلها أو عدمه يكون لها محلّ، أو لا يكون، إضافةً إلى تصوّر تمام المعنى وتسلّط العامل، فالجملة التي لا يتسلّط عليها عامل، وليست عمدةً لكلام سابق عليها كانت في الجمل التي لا محلّ لها، والجمل المتمّمة لكلامٍ سابق، ويصل إليها عمل العامل مع إمكان تأويلها بمفرد صنّفوها في الجمل التي لها محلّ.

وهذا التصنيف على كلّ الأحوال متصوّر بتصوّر الإعراب المحلّي، فيقولون في إعراب جملة (جاء الرجلُ يركبُ حصانا): الجملة الفعليّة (يركبُ حصانا) في **محلّ** نصب حال؛ لصلتها بالمعرفة، ويُمكن أنْ تؤوّل بـ (راكبًا حصانا) فتظهر علامة الإعراب التي هي أثر العامل، وهو هنا (جاء). أمّا جملة: (جاء الرجلُ) فلا محلّ لها؛ لأنّها جملة ابتدائيّة، لا يتسلّط عليها عامل، ولا تؤوّل بمفرد.

ويمكن إضافة قيدِ استدعاء العامل للجملة أو ما تؤوّل به، إضافة إلى ذلك، أنّ الجملة التي ليس لها محلّ: هي التي لا تؤوّل بمفرد، ولا يتسلّط عليها عامل، أو يستدعيها، فيجتمع عندنا شرطان؛ ليصلح إعراب الجملة: إمكان التأويل بالمفرد المعرب، وقبول تسلّط العامل تسلّطًا أصيلا أو بالتبعيّة أو المحلّ.

وهذا التحقيق جهد عظيم في بيان الدور الإعرابي في الوصول إلى غاية الكلام ومقصده، وهو البيان والمعنى على وجهَي التواصل أو الإبداع، وهو كذلك يؤسّس إلى مسألة التماسك النصّي، فالكلام المتركّب من الجمل المتتالية لا بدّ فيه لفهمه من معرفة العلاقات المنطقيّة، أو المعنويّة التي تؤدّيها الألفاظ والتراكيب من الجهات كلّها، فالروابط اللفظيّة من حروف المعاني والضمائر وأسماء الإشارة وغيرها، إضافة إلى توالي تركيب الكلام من الجمل، ومعرفة دور الجملة في بيان الكلام السابق عليها واللاحق هو الذي يشكّل الرسالة والمعنى الكلّيّ للكلام، وهو الغاية التي يُبنى عليها علم المعاني أو فقه اللغة؛ فعلى ذلك يتأكّد قولهم: "الإعراب تابع للمعنى"، ويظهر دور علم النحو في علوم اللغة وتماسكه وتأصّله في علم المعاني، فالنحو هو وصف العلاقات الدلاليّة للكلام حسب أنماط اللغة العربيّة أو غيرها. بل فوق ذلك كلّه ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في نظريّة النظم، بأنّ البلاغة ثمرة لعلم النحو [7].

- **العامل:** أمّا العامل فهو المؤثّر في معموله إعرابا ظاهرًا أو مقدّرا. ودليل ثبوت نظريّة العامل هو وجود الإعراب بوجود العامل وزواله بزوال العامل، وهذا كاف من الجهة المنطقيّة، ولو على وجه الاتّفاق، وليس على وجه السببيّة، ونسبة العمل على وجه مجازي خلافا لما توهّمه ابن مضاء[8] ، إضافة إلى ذلك إجماع النّحاة عليه [9].

- **العامل اللّفظي:** لاحظ العلماء أنّ العامل يمكن أن يكون ملفوظًا أو مقدّرًا، كما يمكن أنْ يكون معنويّا، فمن اللّفظي قوله تعالى: لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ٩٢آل عِمۡرَان، فـ (لن) عامل لفظي، لهُ أثر في معموله هو حذف النّون من الفعل المضارع المتّصل بواو الجماعة "تنالوا"، فوجود (لن) له أثر في ما دخل عليه، وبزوال تقدّم العامل على الفعل المضارع المتّصل بواو الجماعة في الآية نفسها "تُحِبُّونَ" زال الأثر؛ فلم تُحذف النّون التي حُذفت بوجوده.

- **العامل المعنويّ:** ومثاله: "أسماء الإشارة مثل قولك هذا زيد قائمًا، وإنَّما عمل لأنَّ معناه أُنَبِّهُ وأشير إليه في حال قيام [10]، وجاء في حاشية شرح الألفيّة، لمحمّد محيي الدّين: **"اعلم أنّ ههنا أمرين لا بدّ من بيانهما حتّى تكون على ثبت من الأمر: الأوّل: أنّ العامل المعنويّ قد يطلق ويراد به ما يقابل اللّفظيّ، وهو شيئان: الابتداءُ العاملُ في المبتدأ، والتّجرّد من النّاصب والجازم العامل في الفعل المضارع...، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرّفع، والتّجرّد يعمل في الفعل المضارع الرّفع أيضا... أفلا ترى أنّ "تلك" وغيرَها من ألفاظ الإشارة إنّما عملت في الحال؛ لأنّها متضمّنة معنى أشير؟ وهكذا [10].**

- **الصّناعة والمعنى**

أصّل ابن هشام لمسألة توافر شروط الصنعة والمعنى عند الإعراب، ولم يسبقه إليها أحد-فيما نظنُّ- بهذا التأصيل. ولإهمال هذه المسألة يقع كثير من المعربين في التوهّم، فقد يتسارع إلى أذهانهم اقتضاء المعنى للإعراب، ويغفلون عن شروط الصنعة، أو العكس، والصواب في استحضارهما جميعا، لذلك نبّه ابنُ هشام لما قد يَغفل عنه النّاشئة من المعربين من اختلال توافر شروط الصّنعة والمعنى عند الإعراب. فيقعون جرّاء ذلك في الوهم والخطأ [5] .

ويلزم ملاحظة الشروط عند دراسة الجملة التّفسيريّة وغيرها، فلا بدّ لنا من التنبّه إلى توافر الشروط ومطابقتها للإعراب؛ لنستطيع تمييز الجملة التفسيريّة عن غيرها، ولمناقشة مواقف النّحاة من الجمل التي اختلفوا فيها أتفسيريّة كانت أم غير ذلك؟

- **شروط الصّناعة:** من أمثلة شروط الصّناعة عند النّحاة قولهم: إنّ حروف الجرّ تدخل على الأسماء دون الأفعال، وقولهم بوجوب تأخّر الفاعل عن عامله، وبكون الحال مشتقًّا والتمييز جامدا، وبعدم جواز الابتداء بنكرة، ... ونحو ذلك، وهذا يقتضي حمل الجملة عند إعرابها على وجه ظاهر موافق لشروط الصنعة، أو تأويلها -إنْ تعذّر ظاهرها- بما يتّفق مع تلك الشروط. فإعراب: (وحده) من قولك: (جاءني الرجلُ وَحده) حال، مع تأويل ظاهر اللفظ إلى ما يتّفق مع شرط الصنعة في إعراب الحال بوجوب أنْ يكون مشتقًّا، وهي هنا مؤوّلة بـ(منفردًا) [11] .

- شروط المعنى: وهي أنْ يفهم المُعربُ معنى ما يعربه فهما دقيقا، مثاله قوله تعالى: "وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ" البَقَرَة. فإنّ المتبادر تعلّقُ (إلى) بـ"تكتبوه"، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّيْن، وإنّما هو حال، أي: مُستقرّا في الذّمّة إلى أجله [5]. ومن ذلك ما ذهب إليه المفسّرون في وجوه إعراب (الواو)، وجملة (يقولون) من قوله تعالى: "وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ" ٧آل عِمۡرَان.

فشروط الصّناعة هي مطابقة التّركيب والمفرد ومتطلّباتهما للحدّ أو التّعريف المصطلح عليه عند النّحاة. فقولنا: أزيدٌ قامَ؟ لا يجوز أنْ نقول زيدٌ فاعل لمخالفة شرط الصنعة في تأخّر الفاعل عن عامله. وشرط المعنى هو صحّة المعنى وإمكانه عقلا. فلا يجوز أنْ تتعلّق (إلى) بتكتبوه لفساد المعنى كما مرّ.

3. المبحث الثاني

- **الجملة التفسيريّة**

بالنّظر إلى أنّ الجملة التفسيريّة التي هي موضوع هذه الدراسة منسوبةٌ إلى التفسير ومرتبطةٌ به دلاليًّا، فلا بدّ من بيان معنى التفسير لغويًّا للوصول إلى معناه الاصطلاحيّ.

- **التفسير في اللُّغة**

جاء في لسان العرب: "فسر: الفَسْرُ: الْبَيَانُ. فَسَرَ الشيءَ يفسِرُه، بالكَسر، ويفْسُرُه، بالضَّمِّ، فَسْرًا وفَسَّرَهُ: أَبانه، والتَّفْسِيرُ مِثْلُهُ. ابْنُ الأَعرابي: التَّفْسِيرُ والتأْويل

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: "وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا [12]. فالمعنى اللغويُّ للتفسير واضحٌ لا لبس فيه، قوامه الإبانةُ عن غامضٍ أو غير الواضح.

- **الجملة التفسيريّة في اصطلاح النحاة**

لا يبعد المعنى الاصطلاحي عن اللُّغوي إلّا من جهة وضع القيود الجامعة من جهة والمانعة من جهة أخرى. فالبيان أو الإيضاح هو الوظيفة النحويّة للجملة التفسيريّة، ولكنّه في الوقت نفسه وظيفةٌ نحويّةٌ لأبوابٍ أخرى من النّحو كالصّفة والإضافة والبدل وعطف البيان والتمييز والحال. لذلك عمدَ النحاة إلى أنْ يُحدّدوا الجملة التفسيريّة ويميّزوها عن غيرها ممّن يحمل الوظائف النحويّة الأخرى بمحاولة وضع قيود تفصل الجملة التفسيريّة عن غيرها إلى أبعد حدّ ممكن. ولكن مع ذلك بقيت أشياء من المشتركات الصناعيّة والمعنويّة الدقيقة التي يصعب تجاوزها، ممّا ترك ثغرات تجعل أمر الجملة التفسيريّة محتاجًا إلى مزيدٍ من الإيضاح والبيان.

فقد عرّف ابن مالك (672هـ) الجملة التفسيريّة بقوله: "لا محلّ إعراب للجملة المفسِّرة، **وهي الكاشفة حقيقة ما تلته ممّا يفتقر الى ذلك** [13]. فيتضمّن كلام ابن مالك أمرين، أوّلهما الحكم بأنّ الجملة التفسيريّة لا محلّ لها، والثاني تعريفها بـ"**الكاشفة حقيقة ما تلته**...". وهذا التعريف الذي اتّخذه النحاة بعد ذلك متنًا يتناولونه بالشرح والتحليل، هو أوّل تعريف للجملة التفسيريّة من الناحيّة التاريخيّة –حسب اطّلاعنا- فيضيفون إليه قيودًا أو يتخفّفون منها أو يأخذونه كما هو.

ولعلّ تعريف أبي حيّان (745هـ) للجملة التفسيريّة بقوله: **"وأمّا جملة التفسير فهي الكاشفة لحقيقة ما تليه ممّا يفتقر إلى الكشف، وتفسير الجملة بمثلها، وقد تُفسِّر المفرد، كقوله تعالى:** "إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٥٩" آل عِمرَان. **وقوله:** "يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ الصَّف، **ثمّ قال:** "تُؤۡمِنُونَ" الصَّف، **وهذه أيضًا لا موضع لها من الإعراب على المشهور".** يُنبئ عن أنّ أبا حيّان قد أخذ تعريف ابن مالك وأقرّه عليه، بيدَ أنّه يستدعي رأيًا أخر في محلّ الجملة خلافا لما ذهبَ إليه ابن مالك، فيقول: **"وقال الأستاذ أبو علي (645 هـ): التحقيق على أنّها على حسب ما تفسّر، فإنْ كان له موضع من الإعراب كان لها موضع من الإعراب، وإلّا فلا"** [6].

وتابع المراديُّ ابنَ مالك وأبا حيّان، فقال: "**الكاشفة حقيقة ما تليه ممّا يفتقر إليه**"، وأضاف: "**والمشهور أنّه لا موضع للجملة المفسِّرة من الإعراب** [14].

أمّا ابن هشام فقد تابع ابن مالك وأضاف إلى تعريفه صفة (**الفضلة**)، فقال: "**الفضلة الكاشفة عن حقيقة ما تليه** [5]. فقوله: "الفضلة" يخرج به أركان الجملة العربيّة: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.

وأمّا عبارة "**الكاشفة عن حقيقة ما تليه**" فيشيرون بها إلى الجهة المعنويّة من حيث دورُها في كشف الحقيقة والماهيّة والكُنه، وقولهم: "**ما تليه**" كذلك يشيرون به إلى شرط الصناعة في تأخّرها عن الجملة المفسَّرة.

وإضافة (**الفضلة**) عند ابن هشام تُفهِمُ أنّها ليست عمدة، أي: ليست ركنا للجملة أو الكلام، ولكنّ ابن مالك والمرادي ذهبا إلى أبعد في التقييد من كونها فضلة؛ فهي في المشهور، لا محلّ لها عندهما، فلا يمنع ذلك أنْ تكون فضلة، فيمكن أنْ تكون فضلة ويمكن أنْ تكون عمدة، فالفضلة يمكن أنْ يكون لها محلّ كجملة الحال والصفة مثلا، ويمكن ألّا يكون، كالجملة الاستئنافيّة. لذلك كان تعريف ابن مالك والمرادي أكثر تقييدًا لتعريف الجملة التفسيريّة من ابن هشام.

ويظهر أنّ ابنَ هشام أراد أنْ يُدخل فيه الفضلة التي لها محلّ، وتحتمل في الوقت نفسه أنْ تكون تفسيريّة ولها محلّ، كما نقل ابنُ مالك عن الأستاذ أبي علي الشلوبين.

فابن هشام قد استفاد ذلك من ابن مالك وأبي حيّان شيخه، إضافة إلى المرادي، وبنى عليه، وبيّنه من خلال أمثلة ضربها وناقشها، وأضاف إلى الشّروط الصّناعيّة للجملة التّفسيريّة في تعريفها أنْ تكونَ فضلةً وكاشفةً لحقيقة ما تليه. وجعلها ممّا يحتمل أنْ يكون له محلّ، فقد كان يذكر في أمثلته ما يدلّ على إمكان أنْ يكون لها محلّ، فذكر أنّها تصلح أنْ تكون **بدلا** في قوله تعالى: **"**وَأَسَرُّوا النَّجۡوَى **[15]" وحالا** في قوله تعالى: "وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ" ٢٣, الرَّعْد. وهذا حسب ما ينقله عن غيره أو يجيزه، ولكنّه قد جعلها بكلّ أمثلتها في باب الجملة التي لا محلّ لها لشهرتها في عدم المحلّ عند أكثر النحاة.

ويدلُّ قول ابن مالك والمرادي: "الكاشفة حقيقة ما تليه" على أنّ وظيفة الجملة التفسيريّة الكشفُ والبيان عن ماهيّة المفسَّر وكُنهه، وقول ابن مالك: "**وامتناع قيام مفرد مقامها"** [13] يؤكّد على أنْ ليس لها محلّ؛ فعلى ذلك نستطيع القول: إنّ حدّ ابن هشام يشمل الجملة التفسيريّة التي لها محلّ، والتي ليس لها، خلافا لابن مالك ومن تابعه من الذين منعوا أنْ يكون لها محلّ.

وإذا أضفنا إلى قولِه (**فضلة**) قولَه -متابعًا ابنَ مالك-: "**الكاشفة لحقيقة ما تليه**" يخرج به الحال والصفة، فهي كاشفة لجوهر الشّيء نفسِه، فهي مُبيّنة لذاته أو جوهره دون صفاته وأحواله الخارجيّة وأعراضه على نحو ما يكشفه التمييز وموافقه له، في قولك: "اشتريت رطلا قمحا". فـ (قمحا) تكشف عن ذات الرطل وكنهه.

وهذا يدعونا إلى السؤال عن المانع الذي يمنع أنْ تكون الجملة التفسيريّة جملة تمييز. فالحال والصفة وهما (**فضلة**) تأتيان على الإفراد، وتكونان جملا. فلمَ لا تكون الجملة التفسيريّة في باب التمييز[16] بشروط، مثل: أنْ يكون المفسَّر مفردًا مجملًا، أو مصدرًا أو دالّا على المصدر.

وذهبت بعض الدراسات الحديثة إلى أنّ جملة الحال، وجملة خبر ضمير الشأن، والبدل بأنماطه، والاشتغال جملٌ تفسيريّة. والصحيح أنّ كلَّ الجمل العربيّة جمل بيانيّة تبعا لوظيفة اللُّغة بعمومها، فاللّغة لم تكن إلّا لبيان ما في النفس من المعاني كما هو معروف، وغنيّ عن الاستدلال.

ويدلّ هذا الموقف على الخلط بين الدلالتين: الاصطلاحيّة واللُّغويّة، فدلالة المصطلح في الجملة التفسيريّة كما مرّ معنا تتركّز حول كشف الماهيّة، ووظيفة كشف الماهيّة تلتقي مع التمييز وتقترب جدًّا من بدل المطابقة والتفصيل. وإنِ التقت مع جملة الحال أو جملة مقول القول مثلا، فهي تلتقي من جهة الوظيفة البيانيّة لكلّ الكلام، ويستفاد ذلك من الدلالة اللُّغويّة دون الاصطلاحيّة [17].

أمّا اقتراب البدل من الجملة التفسيريّة فلأنّه يكشف الإبهام عن المبدل منه، فإذا قلتَ: جاء الطالب خالدٌ، فأنتَ تريد أنْ تزيل الإبهام الذي حصل عند المتلقّي بقولك: الطالب. ولكنّ المدقّق يلحظ أنّ كشف الماهيّة للمُفسَّر المبهم كشفٌ لحقيقته وكنهه، فحقيقة الطالب ليست هي خالد، فخالد هو الطالب نفسه، ولكنّ ماهيّته تنكشف بأنْ تقول: جاء الطالبُ الإنسانُ الذي يسعى إلى تحصيل المعرفة. ففي هذه الحال يمكن أنْ يلتقي البدل بالجملة التفسيريّة. وليس في كلّ الأحوال، فبدل البعض من الكلّ، والكلّ من البعض والاشتمال لا يلتقي بالجملة التفسيريّة إلّا على وجه البيان، والدلالة اللُّغويّة [18].

وذهب أبو علي الشلوبين من أنّ محلّ الجملة التفسيريّة وعدمه تابعٌ لمكان الجملة المفسَّرة، فإنْ كان لها محلٌّ كانت الجملة المفسِّرة ذاتَ محلّ، وإنْ لا؛ فلا، يعني هذا أنْ يكون تعريفُها عند الشلوبين: هي الفضلة الكاشفة حقيقةَ ما تليه، ومحلُّها أو عدمُه تابع للمُفَسَّر، وهذا رأي وجيه، بيد أنّ ابن هشام لم يقبل به وردّه. بقوله: **"وكأنّ الجُملة المفسِّرة عنده عطفُ بيان أو بدل، ولم يُثبت الجُمهور وقوعَ البيان والبدل جملة" [5].**

فحجّة ابن هشام -كما يقول- هي عدم قول أحد من قبل بهذا الرأي، ويُسمّى هذا الدليل بعدم النظير، وهو ليس من الأدلّة القويّة [9] ، وكان حريٌّ بابن هشام أنْ يردّ كلامه بمخالفة الشروط الصناعيّة أو المعنويّة، ويربط ذلك بإجماع النحاة مثلا من المدرستين ونحوه.

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وذهب حسين العظامات إلى أنّ الجملة المفسِّرة لمضمر لها محلّ، والمفسِّرة لظاهر لا محلّ لها، وذلك بعد أنْ ناقش مذهب أبي علي الشلوبين وأيّده [19].

- **أنماط الجملة التفسيريّة**

للجملة التفسيريّة أنماط تدلّ عليها مثل: أنْ تأتي بعد فعل بمعنى القول دونَ حروفه وتبدأ بأنْ التفسيريّة، وبعد أيْ وإذا. هذا من جهة الجملة بأداة، أمّا الخالية من أداة التفسير فمنها: جملة الاشتغال، والجملة المفسّرة لفعل الشرط المحذوف، مثل: "وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ٦" التَّوْبَة، والمفسّرة لفعل محذوف بعد همزة الاستفهام [20].

لذلك قسمها ابن هشام إلى ما فيه أداة تفسير، وما ليس فيه. وأدوات التفسير: أي، وأنْ. (وإذا).

- **النمط الخالي من الأداة**

من أمثلة النمط الخالي من أداة التفسير عند النحاة قوله تعالى: "قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ١٢، الأَعْرَاف, فقوله: (خَلَقْتَنِي...) تفسير للخيريّة"[21] . فالجملةُ المفسَّرة تامّة، والجملة المفسِّرةُ فضلة يمكن السكوت قبلها مع بقاء **الإجمال** في الخيريّة، وليست مطلوبة لعامل، ومن غير الممكن أنْ تؤوّل بمفرد، وأثر وجودها الدلالي في تفصيل ما أُجمل في الجملة المفسَّرة، وعلى ذلك فهي تفسيريّة باتّفاق.

ومن الأمثلة التي أوردها النحاة أيضًا قوله تعالى: "وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ٢١, البَقَرَة، فجملة "مَّسَّتۡهُمُ" تفسير للمَثَل. وكذلك الأمر هنا كسابقتها، فهي فضلة غير مؤوّلة، وليست مطلوبة لعامل. وهي **تفصيل** لمجمل المفسَّر. وهو المثل. وليست حالا على ما ذهب إليه أبو البقاء، وأنكره ابن هشام [5]، ويمكن حملها على **الحال** بتقدير قد.

ونحو ذلك أيضًا قوله تعالى: "وَزَكَرِيَّآ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ٨٩"الأَنبِيَاء, فجملة "لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا" تفسير لقوله: " نَادَى" وبيان ماهيّة هذا النداء ومضمونه. ولا حاجة هنا لجواز وجه آخر، فيجوز تقدير قال ونحوها؛ لأنّنا سندخل في باب بيان الشيء بمرادفه ونفسه دون حاجة، فلا يقال: يجوز أنْ تكون جملة في محلّ نصب مقول القول المقدّر.

- **مع أداة التّفسير**

تأتي بعض الجمل التفسيريّة بعد إحدى أدوات التفسير (أنْ، وأي، وإذا). فأمّا (أيْ) فقد جعلوها أعمّ في الاستعمال من (أنْ وإذا)؛ إذ إنّها تدخل على الجملة والمفرد، وأشباه الجمل، ويعرب ما بعدها إذا كان مفردًا عطف بيان، فتقول: بُرٌّ أي: قمح. وإذا كان جملة: جملة تفسيريّة. واذا دخلت على ما أُريدَ لفظه رُفع على الخبريّة [22]، وعدّها الكوفيّون حرف عطفوأكثر ما تستخدم (إذا) في البيان المعجمي، فتقول: سيف بتّار إذا كان شديد القطع. وعلّمتُه النّحوَ إذا: شرحت له قواعد الإعراب والتراكيب.

وأمّا ما كانت أداة تفسيرها (أنْ) فهي التي تسبق بجملة فيها معنى القول من غير حروفه، وتليها جملة التفسير [23]، والظاهر أنّ ابن هشام لم يقل بـ (أنْ) قولا فصلا؛ بل تراه يميل إلى إنكارها، أو تأويلها، فتجده في باب (أنْ) المخفّفة إذا أراد بيانها ذكر المسألة ونسبها لغيره، وأجاز خلاف ما ذُهِبَ إليه فيها؛ فيقول بعد ذكر شواهدها عند المثبتين: "وتحتملُ المصدريّة... وفي الثانية المخفّفة من الثقيلة" [5]، وعندما يذكر شروطها يسند تلك الشروط إلى مَن يُثبتها دون أنْ يذكر المثبتَ، ولا يتكلّم بضمير المتكلّم، بل بضمير الراوي الناقل حسب. فقال: "ولها عند مثبتها شروط" [5]، وبعد أنْ يذكر ما ذهب إليه الكوفيّون من إنكار (أنْ) التفسيريّة ألبتة، يقول: **"وهو عندي متّجه"**، أي له وجه من القبول، بل يذهب أبعد من ذلك بمحاولة الاستدلال لمنكريها من الكوفيّين...[5] ولها عند ابن هشام خمسة شروط:

- أنْ تسبق بجملة تامّة.
- أنْ تليها جملة؛ لأنّها لا تفسّر إلّا بالجمل، خلافا لـ(أي).
- أنْ تتضمّن الجملة المفسَّرة معنى القول.
- ألّا تتضمّن الجملة السابقة حروف القول.
- عدم دخول حرف الجرّ عليها.

وقد ورد عند سيبويه أنّ (أنْ) قد تأتي بمنزلة (أي)، فقال: "هذا باب ما تكون فيه (أنْ) بمنزلةِ (أيْ) وذلك قوله عزَّ وجلَّ: "وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ ٦، ص"، زعم الخليل أنّه بمنزلة أي؛ لأنّك إذا قلت: انطلق بنو فلان أنِ امشوا، فأنت لا تريد أنْ تخبر أنّهم انطلقوا بالمشي[24]، وقال ابن هشام: "أنْ تكون مُفسِّرةً بمنزلةِ (أيْ)[24] ، نحو: "وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّغۡرَقُونَ ٣٧" , هُود: "وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٤٣"الأَعْرَاف, وتحتملُ المصدريّةَ بأنْ يُقدَّرَ قبلَها حرفُ الجرّ؛ فتكونَ في الأوَّلِ أنْ الثّنائيّةَ [25]؛ لدخولها على الأمر، -وقد اعتمد ابن هشام هنا على ما جاء في الكتاب ونقله سيبويه عن الخليل[24]، وفي الثّانيةِ المخفّفةَ من الثّقيلةِ لدخولها على الاسميّة [5] . فتكون مخفّفة من الثقيلة، وضميرها يعود على النداء في نودوا (أو الشأن، والأمر) وتلكم الجنّة: جملة اسميّة في محلّ رفع خبرها، وجملة (أنْ) في محلّ جرّ بباء مقدّرة. أو أنّ (أنْ) معمولة لقول محذوف كما يقول الكوفيّون [5] . وتكون جملة القول حالا من الضمير، وإنّ (أنْ) في آية المؤمنون:"فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا وَوَحۡيِنَا" ٢٧ المُؤْمِنُون، -كما ذكر ابن هشام- مصدريّة ثنائيّة، أو مخفّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، مع تأويل الخبر الطلبي. والمصدريّة أولى لعدم الحاجة إلى تأويل آخر [5]، والدليل على ذلك ما ذهبَ إليه الكوفيّون من جواز تعدّي الفعل الذي فيه معنى القول دون حروفه إلى معموله[5] ، ويُستدلّ لهم أيضًا بقوله تعالى: "إِنَّا قَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡنَآ أَنَّ ٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ٤٨, طه، فجملة أنّ ومعمولَيْها مؤوّلة بنائب الفاعل. وقوله: "يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗاۚ١١٢" الأَنْعَام: مفعول به ليوحي. ويستدلُّ لهم أيضًا في إفادة المصدر الطلبَ، قول العجّاج:

أَوْحَى لها القرارَ فاستقرّتِ ... وشدّها بالرّاسيات الثّبّت.

فالقرار مصدر منصوب على المفعوليّة لـ (وحى)، وقد دلّ على الطّلب بدليل: فاستقرّت. والمعنى: وحى لها أن استقرّي فاستقرّتِ. أيْ أمرها أنْ تستقرَّ؛ فأطاعت واستقرّت. وعلى ذلك لا تكون أنْ تفسيريّة إلّا إذا لم يصلح تأويلها بمصدر أو يقدّر حرف جرّ قبلها، أيْ: أنْ يكون لها محلّ، على ما شرطه المرادي، خلافا لابن هشام والشلوبين.

وقد ذكر ابن هشام أنّ الكوفيّين ينكرون (أنْ) التفسيريّة، وأيّد قولهم، فقال: "وعن الكوفيين إنكار (أنْ) التفسيرية ألبتّة، وهو عندي متّجه؛ لأنّه إذا قيل: كتبت إليه أنْ قم، لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد"[5] . ولكنّ هذا من ابن هشام غير دقيق، ومبنيّ على أنّ كلّ مُفَسِّرٍ لا بدّ أن يكون مطابقا

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

للمفسَّر في نفسه، وهذا مردود حسب كلام ابن هشام نفسه عند قوله تعالى: "إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ...٥٩ "خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ"٥٩,آل عِمۡرَان , ليس هو المثل نفسه، بل هو مفسِّر لذات المثل على وجه يقتضيه السياق، فمثل عيسى كمثل آدم من جهة خرق العادة في سنّة التوالد كما ذكر ابن هشام، وليس من كلّ وجه، فلا يلزم [26].

والتفسير هو بيان حقيقة المفسَّر من الجهة التي يحدّدُها السياق في البيان، ومن جهة أخرى، فإنّ المفسَّر مِن (كتبْتُ) ليس الفعل الماضي وفاعلَه، بل هو المفعول (المطلق)، وهو: الكتابة الدّالة على المكتوب، وجملة (أنْ قم) مطابقة للمكتوب، وليس لظاهر الجملة من الفعل والفاعل في (كتبتُ إليه).

4. المعاني المستفادة من الجملة التفسيريّة

تؤدّي الجملة التفسيريّة عددًا من المعاني التي أشار إليها النحاة في مؤلّفاتهم. ولعلّ أبرز هذه المعاني:

- **التخصيص**: والتخصيص حسب علماء البيان والأصول هو إخراج فرد من أفراد العموم من الخطاب [27]، ومعرفة الخاصّ تقتضي معرفة العامّ، فإذا كان العامّ هو اللفظ الذي يستغرق في دلالته المدلول على وجه الإحاطة والشمول، فالخاصّ هو الفرد المجموع إلى أفراد أخر من جنسه تحصل بمجموعها مطابقة مدلول دلالة اللفظ العام. مثل قولك: الرجل هو الذكر من جنس الإنسان، فهذا اللفظ يصحّ على وجه الشمول على كلّ جنسه في كلّ وقت وزمان. فإذا قلتَ الرجل هو الذكر البالغ من جنس الإنسان، كان قولك (البالغ) مخصِّصًا لقولك السابق؛ إذ يخرج من الدلالة مَن لم يكن بالغا من الرجال، ويبقى الذكور البالغون.

ومنه قوله تعالى: "إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ٥٩", آل عِمۡرَان, فمثل آدم لفظ عامّ يستغرق كلّ صفات آدم وأحواله في ظاهر الأمر، بيدَ أنّه لا يتبادر إلى فهم السامع أنّ الشبه من كلّ وجه، بل هو من جهةٍ معقولة، وجملة "خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ" ٥٩, آل عِمۡرَان, تخصيص لعموم التشبيه الممكن بين خلق آدم وعيسى، وهي تشير إلى جهة الوجود على غير سنّة الخلق بالتوالد بعد آدم، فالجملة التفسيريّة في الآية تفيد التخصيص. وتلتقي مع المعنى الذي تفيده الصفة النكرة، والإضافة إلى النكرة كذلك [27]

- **تفصيل المجمل**:

ومنه قوله تعال: "لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى" ٣,الأَنبِيَاء , فمعنى النجوى من جهة كشف الماهيّة: الكلام سرًّا بين اثنين أو أكثر[12] . المتناجَى به: هو السرّ نفسه، والكلام نفسه. لذلك تفسير النجوى ليس على وجه كشف الماهيّة، بل على وجه كشف المحتوى أو المضمون نفسه، وليس تفسيرًا، فتفسير النجوى هو الكلام الخفي، والنجوى لفظ مجمل، وذكرَ بعده الكلام المتناجَى به لبيان المضمون والمحتوى. فهو هنا لتفصيل المجمل. "لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ٣" , الأَنبِيَاء , فقوله: "وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى"٣ ,الأَنبِيَاء, حقيقة في إخفاء الحديث، ولكنّ تفصيل هذا الحديث وماهيتَه غير مكشوفة؛ فجاء قوله تعالى: "هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ " ٣, الأَنبِيَاء, ليكشف للمتلقّي تفاصيل محتوى هذه النجوى، وهي قوله تعالى: "هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ " ٣. الأنبياء.

ويصلح كذلك للبدليّة؛ لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، ويأتي المبدل منه للتوطئة والتمهيد، وهو مفتقر إلى توضيح؛ فهو واضح، ولكنّه بحاجة إلى زيادة بيان، فقولك: أعجبني المقال: الألفاظ والمعاني. كان الكلام على وجه التفصيل، ويمكن أنْ تسكت على المقال، ويفهم عنك السامع، مع بقاء الإجمال، وكذلك لو حذفت المبدل منه لكان مفهوما أيضًا، مع قبول التوطئة والتمهيد، وقلتَ: أعجبتني الألفاظ والمعاني، ولكان كلامًا تامًا مفهومًا أيضًا.

ولو قال:"لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ... هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ ٣", الأَنبِيَاء، بحمل معنى "وَأَسَرُّواْ"على القول: أي قالوا قولا خفيًا، هو: هل هذا إلّا بشر... لكان جليّا عند المتلقّي. وتلتقي دلالته مع المعنى المستفاد من بدل التفصيل. مثل: أقبل الليلُ: الظلمة والسكون.

- **كشف الماهيّة**

وهذا الذي ذهب إليه النحاة كما مرّ معنا، وهي مشاركةٌ للتمييز، كتفسير الماء بالمائع... وتستفاد كذلك من مفهوم الاستفهام عن الماهيّة بـ (ما)، فتقول: اقرأ القرآن، فيقال: وما القرآن؟ فتقول: هو كتاب عربي اللسان معجز البيان، المنزّل من عند الله على نبيّه محمّد عليه الصلاة والسلام، المنقول إلينا بالتواتر المتعبّد بتلاوته... وهذا معنى بيان الماهيّة، منه قوله تعالى:"يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ...١١" ,الصَّف, والتجارة المنجية من عذاب أليم هي الإيمان بالله ورسوله، فتكون جملة تؤمنون بالله ورسوله بيان كنه التجارة وحقيقتها التي تنجي من عذاب أليم. وكأنّه يريد أنْ يقول: هل أدلّكم على الإيمان بالله ورسوله؟ فتصلح الجملة المفسِّرة مكان المفسَّرة؛ لأنّها في الواقع هي بيانها وتفسيرها، أو ذاتها.

- **توضيح المبهم**

وذلك أنْ تأتي الجملة التفسيريّة لتوضيح ما أبهمته جملة سابقة، كقوله تعالى: "أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۡۖ٢١٤" ,البَقَرَة, فيعترض السؤال على المتلقّي: ما هو هذا المثل؟ ويأتي توضيح المثل بقوله تعالى: "مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ٢١٤", البَقَرَة .

5. خاتمة

خلصت الدراسة إلى أنّ تعريف ابن هشام للجملة، وهو أكثر اللغويّين دراسة ومعالجةً وتحليلا لها، يدلّ على أنّه يرجّح ألّا يكون للجملة التفسيريّة محلّ من الإعراب، مع جواز أنْ يكون لها محلّ، بدليل إيراده الجملة التفسيريّة في باب الجمل التي لا محلّ لها، وأنّ الجملة التفسيريّة عنده بعد (أنْ) يمكن أنْ تحمل على الوجوه التي ذهب إليها الكوفيّون بأنْ تكون مصدريّة أو مخفّفة، وأنّ ابن هشام استفاد من سيبويه وابن مالك والمُرادي في هذه المسألة، وغيرها من المسائل في المغني.

كما خلصت إلى أنّ المُرادي يعُدّ الجملة التفسيريّة في الجمل التي لا محلّ لها، ويقتضي ذلك عدم تأويلها بالمفرد، وكشفت عن أنّ النحاة اتّفقوا على أنّ الجملة التفسيريّة فضلة وكاشفة عن ماهيّة ما تليه، وأنّ الجملة بعد (إذا وأي) جملة تفسيريّة إذا لم تكن على الحكاية، ولم يتّفقوا على ما بعد (أنْ).

وممّا خلصت إليه الدراسة أنّ الجملة التفسيريّة جملة فضلة يمكن أنْ يكون لها محلّ ويمكن ألّا يكون، ولكنّها لا تكون لازمة أو مطلوبة على وجه الضرورة، وأنّ للجملة التفسيريّة معاني أخر لم يقف عليها النحاة، كتخصيص العام، وتفصيل المجمل.

بيان تضارب المصالح

يشهد المؤلّفون أنّه ليس لديهم أيّ انتماءات أو مشاركة في أيّ منظمة أو كيان لديه أيّ أموال

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الفوائد (مثل الأتعاب؛ والمنح التعليمية؛ والمشاركة في مكاتب المتحدثين؛ والعضوية، والتوظيف،

الاستشارات، أو ملكية الأسهم، أو غيرها من حقوق الملكية؛ وشهادة الخبراء أو ترتيبات ترخيص براءات الاختراع)، أو المصلحة غير المالية (مثل العلاقات الشخصية أو المهنية، أو الانتماءات، أو المعرفة أو المعتقدات) في الموضوع، أو المواد التي تمت مناقشتها في هذه الدراسة.

اعتراف: عبد الله محمود إبراهيم

المراجع:

[1] الحريثي، كريم ذنون، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، "الجملة التفسيرية في القرآن الكريم ـ دراسة نحويّة دلالية. الموصل، العراق، دار المنظومة.. 2016م.

[2] بلعمش، يزيد، الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب ووظائفها الإبلاغيّة، (الجملة الاعتراضيّة، والجملة التفسيريّة وجملة الصلة، دراسة تطبيقيّة في سورة البقرة)، رسالة ماجستير، الجزائر. 2007م.

[3] كوسى، عصام، الجملة التفسيريّة في القرآن الكريم، سوريا، مجلّد (30)، عدد (1)، مجلة جامعة البعث، 2008م.

[4] النجار، أحمد صبري، الجملة التفسيريّة في أحاديث كتاب صحيح البخاري، دراسة نحويّة دلاليّة، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزّة، فلسطين. 2017م.

[5] الأنصاريّ، عبد الله بن هشام، (ت761ه) مغني اللّبيب، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطّلائع، 2005م.

[6] أبوحيّان، محمد بن يوسف، (ت745هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تح: رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م.

[7] الجرجاني، عبد القاهر،**(ت470هـ) دلائل الإعجاز**، ط3، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، 1992م.

[8] ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن (ت592هـ) الردّ على النحاة، ط1، دراسة وتح: محمد إبراهيم البنا، القاهرة: دار الاعتصام، 1979م.

[9] ابن جنّي، عثمان، (ت392هـ)، الخصائص، ط5، تح: محمّد علي النجّار، (القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 2010م).

[10] العكبري، عبد الله بن الحسين (ت616هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، ط1، تح: عبد الإله النبهان دمشق: دار الفكر، 1995م.

[11] ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت370هـ) ليس في كلام العرب، ط2، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكّة المكرمة، 1979م.

[12] ابن منظور، محمّد بن مكرم، (ت711هـ)، لسان العرب، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، 1988م.

[13] ابن مالك: محمد بن عبد الله، (ت672هـ). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967م

[14] المرادي، الحسن بن قاسم، (ت749هـ). رسالة في جمل الإعراب. ط1، تح: سهير خليفة، 1987م.

[15] القرآن الكريم.

[16] البغدادي، أحمد بن الحسن (ت317هـ)، المحلّى في وجوه النصب، ط1، تح: فائز فارس، مؤسّسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، 1987م.

[17] حمد، رجاء محسن. (2013م) (الجملة التفسيرية بين الاتجاه الشكلي والوظيفي في النص القرآني.مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مج 7 ,ع 21،553 - 574 .مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/479718

[18] فجّال، يوسف بن محمود. (2014م). (تداخُل المعنى الوظيفي في الجملة عند النُّحاة الجملتين البدليّة والتفسيريّة أنموذجًا.مجلة الآداب، مج26 ,ع123،3 - 142 .مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/735888

[19] العظمات، حسن رشيد، أسلوب الجملة التفسيريّة في القرآن الكريم، دراسة تركيبيّة دلاليّة، ط1، 2002م.

[20] الرهاوي، عمر مصطفى، ومحمد الرهاوي، المفصّل في إعراب الجمل، ط1. دمشق،دار الينابيع، 2009م.

[21] الخرّاط، أحمد بن محمّد، المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم، المدينة المنوّرة: مجمع الملك فهد، 2005م.

[22] قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط 3 بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1981م.

[23] الجاسم، محمود حسن، أسباب التعدد في التحليل النحوي. جامعة حلب.

[24] سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ت، بيروت: عالم الكتب.

[25] الحبشي، حسين بن علي، نزع الخافض في الدرس النّحويّ.

[26] الفرّاء، يحيى بن زياد، (ت207هـ) معاني القرآن، ط3، بيروت: دار الكتب، 1983م.

[27] خلّاف، عبد الوهاب، علم أصول الفقه، ط12، دار القلم، 1978م.

[28] ابن هشام، الأنصاري، عبد الله، أوضح المسالك، تح: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصريّة، 2005م.

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.